إعداد وتحرير
د. أحمد الأهواني

الحركة الاجتماعية للمهنيين بمصر في السنوات العشرين الأخيرة وإمكانيات التغيير

* أستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة وأحد مؤسسي مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة (مجموعة ٩ مارس)

** العمل الميداني: **الأستاذة/ نفيسة دسوقي**– باحثة اجتماعية

obeikandl.com

obeikandl.com

حركات احتجاج المهنيين في السنوات العشرين الأخيرة
وإمكانات التغيير الاجتماعي بمصر

مقدمة:

يأتي هذا البحث عن احتجاجات المهنيين وحركة الاحتجاج بالنقابات المهنية مكملا لدراسة حركة الاحتجاج الشعبي للعمال والفلاحين المصريين، ويعتمد البحث في قراءته لواقع النقابات المهنية على انتقاء أكثرها فاعلية واستمرارية وتصعيدا للفعل الاحتجاجي ومقارنتها بتلك النقابات المهنية التي لاتمارس أشكال الاحتجاج بنفس الدرجة أو الوتيرة، وذلك لفهم جدل ممارسة السلطة وإدارة الصراع وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني وطبيعة أزمة الثقة المزمنة بين الجماهير والحكومة، وتنبع أهمية ذلك النوع من الدراسات حين تنجح في توقع أشكال تطورحركة الاحتجاج وتسهم في بلورة رؤيتها وبرامجها واجتياز أزماتها وتأمين مستقبلها.

لقد ساد الاعتقاد لوقت طويل أن القوى الاجتماعية المهيمنة هي التي تفرض تصوراتها في كل المجالات الاجتماعية على بقية القوى الخاضعة، وتلزمها بتبني أنماط حياتها وتفكيرها، غير أن العقود الأخيرة الماضية أثبتت أن القوى الاجتماعية المهيمن عليها غير مجردة من كل قدرة على الفعل، وأن كل قوة تنزع إلى الهيمنة والسيطرة تقابلها بالضرورة قوى مضادة تصارع في سبيل فرض تصور مخالف للواقع، وقد تنجح كليا أو جزئيا في ذلك[1].

من أمثلة ذلك صراع النقابات المهنية في مصرمنذ منتصف التسعينات بالقرن الماضي ضد استمرار فرض الحراسة وتعطيل الانتخابات في ثماني نقابات مهنية مثل نقابة المهندسين منذ آخر جمعية عمومية في مارس ١٩٩٣، ولازالت نقابة الاطباء بالاسكندرية تخضع تحت الحراسة، وهي ذات الحال في نقابة التجاريين المعطل بها الانتخابات منذ عام ١٩٩٤ ،فيما لازالت نقابة الصيادلة تخوض صراعاً

مع الحكومة بسبب بعض التشريعات التى تود الحكومة تمريرها و المتعلقة بتنظيم شئون المهنة بعيداً عن استشارة اعضاء النقابة ، ويستمر الغليان والتوترومبررات الاحتجاج لدى المهنيين[٢].

١- منهجية البحث:

أولا: تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لندرة الدراسات السابقة حول موضوعها. لقد تناولنا تطوراحتجاجات نقابات الأطباء والمهندسين ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ومقارنتها بنقابة الأطباء البيطريين كنقابة ضابطة أقل احتجاجا وأكثر تهادنا مع الحكومات المتعاقبة، واستلزم منهج البحث الوصفي التحليلي شرحا للمقتربات التي تم تبنيها في الدراسة وتحديدا للمفاهيم الأساسية المستخدمة كأدوات منهجية لدراسة قوانين تفاعل حركات الاحتجاج واتجاه تطورها وصيرورتها.

ثانيا: تم انتقاء القيادات الممثلة للمهنيين ومناقشتهم بناء على أدلة لدراسة الحالة والاستعانة بها فى تحليل أسباب النجاح والفشل في تحول جماعات المصالح المصرية إلى جماعات ضغط ومدى كفاءة آليات الحركة مع ردود فعل القمع والمماطلة الحكومية. تستخدم الدراسة عدة طرق لجمع البيانات هي: التحليل الثانوي للبيانات الجاهزة، والموجودة في الدراسات السابقة، والوثائق الخاصة بالاحتجاجات، وطريقة المقابلة الفردية شبة المقننة.

ثالثا: تم عقد ندوة عن احتجاجات جماهير محافظة دمياط في مواجهة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمشروع الشركة الكندية (أجريوم) شاركت فيها مجموعة البحث الميداني وممثلي القيادات العمالية والفلاحية والمهنية لتحليل دور ثقافة الاحتجاج على مستوي جغرافي معين وتحليل خيرات التفاوض مع المحافظة ووزارة البترول والأجهزة الأمنية.

٢- تعريف لأهم المفاهيم المستخدمة:

أ- نقصد **باحتجاجات النقابات المهنية وجماعات المهنيين**، وقائع الفعل النقابي الجماعي بهذه الدرجة أو تلك، ضد التدهور المستمر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية سواء كان هذا الفعل سلميا مثل العرائض، واللجوء للقضاء، والمقاطعة، والتجمعات، والاعتصام بمواقع العمل أو النقابات ، المظاهرات، أو كان رد الفعل النقابي عنيفا مثل الرد علي عنف المسئولين أو الشرطة التي تتواطأ معهم، ومثل الانتفاضات. وتتسم تلك الوقائع حتى الآن بأنها متقطعة ومنفرطة في عدد قليل من المحافظات.

ب- ونقصد **بالحركة الاجتماعية** لأعضاء النقابات المهنية الممارسة الاجتماعية لجماعات الضغط النقابي، التي تتجلي في مجموع وقائع الفعل النقابي الذي يمارسه المهنيون ضد الاستغلال الذي يتعرضون له. كما نقصد بها الأشكال المختلفة للتنظيم التي نجحوا في تأسيسها هم وحلفاؤهم، أو لم ينجحوا في ذلك بعد، مثل الروابط والجماعات واللجان التضامنية، والاتحادات، والنقابات الفرعية أو الموازية، والأحزاب. تلك الأشكال التي تهدف إلي تحقيق المصالح الكلية المشتركة لهم، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يمثل الوعي بالمصالح السياسية بما يتضمنه من ممارسة لتحقيقها أعلي مراحل الحركة الاجتماعية.

مفهوم الحركة الاجتماعية لا يحيل إلى تجربة تاريخية محددة او تنظيم اجتماعى بعينه، بل هو أداة تحليلية تمكن من فهم الصراعات الاجتماعية والرهانات التى تحكمها فى نسق مجتمعى ما .فقد أشار تورين[٣] إلى تعدد الأنماط الاجتماعية واختلافها (نمط ما قبل صناعى -نمط صناعى -نمط ما بعد صناعى -نمط تابع ....إلى آخره) وإلى أن الصراعات الاجتماعية تحكمها توجهات ثقافية ترتبط بطبيعة العمل والتراكمات فى نمط مجتمعى محدد.

آلان سكوت[٤] يعرف الحركات الاجتماعية على أنها فاعل جماعي ينشأ عن أفراد يعون أن لهم مصالح عامة، ويدركون هوية خاصة لهم، هي جزء هام من هوية عامة. ويمتلكون تعبئة جماهيرية (أو بمقدورهم التهديد بها) وهي المصدر الذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية، ومن ثم القوة التي يمتلكونها، وهذا ما يميزهم عن الأحزاب السياسية. وينشغلون أساسا بتغيير أو حماية المجتمع، أو بالموقع النسبي لجماعتهم فيه، وهذا ما يميزهم عن أشكال جماعية أخرى مثل جمعيات المتطوعين والنوادي.

مما نرى يمكننا تحديد المفهوم وإمكانية الاعتماد عليه إجرائيا في سياق البحث الحالي إذ تضم هذه العناصر: الجماعية والاستقلالية، ومستوى من الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع سواء كان يضم فئات أو طبقات اجتماعية متجانسة أم غير متجانسة ، وهي تسعي إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة اجتماعية وشرعية تعتمد بدرجة كبيرة على إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات المميزة قبولا واسعا من خلال التعبئة الجماهيرية التي تلعب فيها الرموز دورا بارزا. كما قد تسعى من خلال ذلك أيضا إلى تحسين مواقع الفئة أو الفئات الاجتماعية التي تشكلها في العلاقات الاجتماعية من خلال التأثير في بناء القوى الاجتماعية سواء كان ذلك من خلال التوافق أو الصراع الاجتماعي. وهي لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية ولا امتلاك المؤسسات السياسية التقليدية. ويمكن لبعض هذه العناصر أو كلها مجتمعة أن تميز الحركة الاجتماعية.

ج- نقصد **بالمهنيين** المنتمين للنقابات المهنية من أصحاب المهن أو الأعمال المهنية ومن العاملين بأجر أو الموظفين لدى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص أو المشترك.

د- الإفقار ونقصد به الإفقار المطلق للمهنيين تحويلهم إلي معدمين، ويتضمن الإفقار المطلق ما يتعرض له العاملون الأجراء من بطالة، وقبول بأجور تعادل الحد الأدنى من تكاليف إعادة إنتاج قوة عملهم، وتشغيل الأطفال والنساء بأجور أقل من تلك التي يحصل عليها الرجال. كما نقصد به الإفقار النسبي وهو انخفاض الأجور الحقيقية، وانخفاض النصيب النسبي للأجور للمهنيين وأسرهم من غذاء وكساء وعلاج وتعليم وسكن ومواصلات وترفيه.

هـ التغيير ونقصد به التغيير في إطار علاقات القوي الطبقية الراهنة، أي الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي أو يقصد به التغيير الاجتماعي بمعناه الشامل التحول من نظام اجتماعي إلى آخر. ويمكن أن تتعدد مستويات التغيير بدءا من تغيير جزئي في جانب من جوانب المجتمع أو في قضية تمس الحكومة إلى التغيير الاجتماعي الشامل. ويمكن أن يأخذ شكل التغيير خط واحد أو خطوط متعددة. ويكون التغيير متواصلا أو متقطعا وبه انقطاعات. وقد يأخذ شكلا تدريجيا أو مفاجئا. ويغلب على عمليات التغيير أن تكون ذات مصدر داخلي ومصدر خارجي معا، وخاصة إذا لاحظناها خلال فترة طويلة. وقد ينشأ التغيير الشامل أو البنيوي عن تغيير صغير تترتب عليه آثار تراكمية لا يمكن توقعها في البداية. ولكن ذلك لا يعني أن كل تغيير صغير يؤدي إلى تغيير شامل، ولا أن كل تغيير شامل منشأه تغيير صغير أحدث آثارا تراكمية.

٣- قوى الفعل الاجتماعي فى مرحلة التبعية والعولمة :

من خلال ظاهرة العولمة الرأسمالية تعيد الرأسمالية هيكلة نفسها وتحافظ على الجوهر الاستغلالي وتكثيف استغلال شعوب كل العالم، وتسعى إلى بناء نظام اقتصادي رأسمالي عالمي موحد من خلال إدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في السوق بالشروط التي تحددها الاحتكارات الرأسمالية العالمية. وتنشر العولمة علاقات

الرأسمالية، وتعمم الاعتماد على آليات السوق في تحديد أسعار السلع والخدمات والأجور، وتحرر التجارة العالمية بفتح أسواق كل بلدان العالم أمام السلع والخدمات من المراكز الرأسمالية المتطورة وتستخدم القروض والتسهيلات المالية لفرض هذه السياسات وإلغاء أي ضمانات قانونية للطبقة العاملة مثل التأمين الصحي وإجازات العمل.

وقد نتج عن هذه السياسات انهيار أسعار صادرات الدول وخفض الإنفاق العام على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وتجميد الأجور بحيث تكون زيادتها النقدية بمعدلات أقل من الزيادة في أسعار السلع والخدمات، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وتقليص فرص العمل المتاحة للمرأة وتكليفها بالعمل الطويل بأجور زهيدة، وتكريس الأوضاع السلطوية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

المتضرر من هذه السياسات في الوطن العربي هو أغلبية الشعوب العربية، وعلى رأسها الفئات الوسطى والنساء والعمال والفلاحون، وتشكل هذه الفئات القاعدة الاجتماعية المناهضة للعولمة في الوطن العربي باعتبارها صاحبة مصلحة أكيدة في التخلص من السياسات المطبقة حاليا واستبدالها بسياسات تحقق التنمية النابعة من احتياجات الشعوب وتوزيع ثمار التنمية والمشاركة الشعبية في تحديد سياسات الأمة وأولياتها بما يحقق عالما أفضل.

وإلى وقتنا هذا فإن عدو الشعوب - برأي سميرأمين[٥] رئيس منتدى العالم الثالث بداكار ومجلس البحوث العربية والأفريقية بمصر هو الرأسمالية الاحتكارية ورأس المال المعولم والهيمنة الإمبريالية والسلطات السياسية والاقتصادية العاملة في خدمتها، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحلف الناتو. وتملك منظومة الهيمنة هذه مراكز للتفكير باجتماعات معروفة مثل "منتدى دافوس" فضلا عن الجامعات وأقسام الاقتصاد التقليدية والسياسية في الشمال الأفريقي. شكلت

حركات التحرر فى كل من أفريقيا وآسيا دافعا إلى الاهتمام بهذه الأشكال الجديدة للصراع بين المهيمن والمهيمن عليه.

نمت الحركة العالمية لمناهضة العولمة ببطء في مواقع متفرقة في البداية، لكنها سرعان ما انتشرت ونضجت وتمكنت من تأسيس أطر ومؤسسات عالمية، وقد شهدت معظم الأقطار العربية تحركات مناهضة للعولمة كما شهدت مشاركة في أنشطة إقليمية ودولية. والذين قاموا بهذه الأنشطة قيادات تنتمي إلى الحركة العمالية والفلاحية والنسائية وحركة حقوق الإنسان وحركة البيئة والحركة الشبابية من الأحزاب السياسية. ومن هذه الشبكات: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية في بيروت، وشبكة المنظمات الفلسطينية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب. وتأسست عام ٢٠٠٢ المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج) التي تناضل ضد العولمة في مصر، وقد عقد مؤتمر القاهرة ضد العولمة والهيمنة الأميركية مع المقاومة الفلسطينية والعراقية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وشارك فيه أكثر من مائة شخصية عالمية وصدر عنه أن التضامن مع فلسطين والعراق جزء لا يتجزأ من النضال العالمي ضد سياسات العولمة والرأسمالية والهيمنة الأميركية.

هذا يعنى أن التصور التاريخي الذي كان يحصر الحركة الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يأخذ فى الانحسار وأن ما يحدث فى مجتمعات أخرى لم تشهد التجربة الصناعية يستحق الاهتمام، ففى حدود نهاية الستينات كان تنظيرعلم الاجتماع الماركسى مركزا على الصراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة لينظر بذلك إلى حركة العمال على أنها القوة الوحيدة التى بإمكانها ان تنجز مشروعا مجتمعيا جديدا.

غير أن فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضى جاءت لتؤكد ان الحركات الجديدة وعلى هامشيتها يمكن أن توجه التاريخ وجهة جديدة. صحيح أن

هذه الحركات الجديدة لم ترتق إلى مستوى قوة الحركة العمالية وتنظيمها، غير أنها حركات قادرة على استقطاب قوى اجتماعية فاعلة جديدة لها مواقعها داخل المنظومة الاجتماعية وقادرة على إحداث توازنات جديدة، لأن بعضها تطور من مجرد حركات تقاوم الإقصاء وتطالب بالحق فى الصحة والسكن والتعليم وممارسة الحق المدنى إلى حركات تتجاوز الإطار القومى لتقاوم تيار العولمة، بمقتضى هذا التنظير الجديد للفعل الاجتماعى نجده يخترق كل المجتمعات، وان الحركات الاجتماعية تختلف طبيعتها باختلاف النسق المجتمعى الذى يفرزها لتدرك الحركة الاجتماعية على أنها شكل من أشكال التعبئة يحمل مشروعا مجتمعيا جديدا، بغض النظر عن تحققه أو عدم تحققه.

٤- عوامل جديدة ومتفاعلة تؤجج الحركات الاجتماعية والسياسية في مصر:

من المهم ملاحظة أمرين **أولهما** أن لدينا أزمة ثقة مزمنة بين الحكومات المتعاقبة والمجتمع المدني، فالدولة تتعامل مع المجتمع المدني باعتباره امتدادا لوظيفتها وليس كشريك، **وثانيهما** أن هناك علاقة تلازم بين تصاعد حركات الاحتجاج الاجتماعي وتفاعل الجماهير التلقائي بحسها الشعبي مع الضغوط السياسية الاقليمية والتوترات العسكرية في المحيط الشعبي العربي مثل التعاطف مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وحرب الخليج الثانية في التسعينات من القرن الماضي، والتجاوب النشط أيضا في بداية القرن الحالي مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وفي أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق ومؤخرا العدوان على غزة.

وتبدو علاقة التلازم هذه مؤشرا على ترابط النضال ضد الاستبداد والفساد والكساد داخل البلاد مع استكمال النضال التحرري لمواجهة الأطماع الاستعمارية في استعادة الهيمنة على أسواقنا ومن أجل التخلص من التبعية السياسية والحضارية وضغوط العولمة المفروضة على الدول العربية وشعوبها من الخارج.

يشهد تاريخ مدننا العربية أواخر السبعينات وأواسط الثمانينات[٦] على أن غلاء المعيشة ونقص

بعض التحهيزات كان سببا في اندلاع انفجارات اجتماعية رهيبة وصلت لمستوى الأحداث

الدامية ووضع السلطات الحاكمة موضع التساؤل والمحاكمة في تونس والدار البيضاء والجزائر والقاهرة والخرطوم، وذلك بفعل تأزم الأوضاع الاجتماعية. لقد وجدت فئات حضرية واسعة من جماهير الكادحين ومتوسطي الدخل في مواجهة ظروف معيشية شديدة القسوة والتدهور، فكانت ردة فعلها عفوية وغير مؤطرة سياسيا، لكنها تعيش وضعا مشتركا ، ألا وهو وضع التبعية للمراكز الرأسمالية والاستعمارية العالمية وإن اختلفت الأنظمة السياسية والتركيبات الاجتماعية .

وفي هذا السياق، يبدو أن مجرد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ليس هو ما يدعو الفئات المضارة للتحرك دفاعا عن مصالحها. وإنما هناك عديد من العوامل المتقاطعة المتفاعلة، ومنها النظام السياسي الاجتماعي القائم على الأبوية والهيمنة والذي يهمش بناؤه السياسي وزن الفئات الشعبية، ويقلص من المناخ الديمقراطي. ويمكن إضافة انسحاب العلاقات الأبوية القمعية والمجهضة للتطور والإبداع ، على كافة العلاقات في تراتبية تبدأ بمؤسسات وأجهزة الدولة وتمر بالأحزاب السياسية وتنتهي بأطر العمل الاجتماعي. وهذا إلى جانب عدم تأهل أو استعداد النخب لدور سياسي أو اجتماعي إيجابي و فعال، وانخراطها في علاقات خدمة مع السلطة، وافتقادها للثقة في ذاتها و في إمكانية لعب الجماهير لدورمؤثر. وكل هذه العوامل تضغط على المساحة المتاحة لحركة الجماهير المستقلة.

ويحاول المستشار طارق البشري[٧] فهم حال مصر المعاصرة والمحاصرة بالهيمنة الأمريكية الهادفة لدعم إسرائيل وتأهيلها لتفكيك دور مصر في المنطقة بل والقضاء على قدراتها كدولة وشعب وحضارة فيقول :

" ولا يكتمل هذا المشروع إلا بإزاحة مصر تماما وإخراجها من المنطقة، وهذه الإزاحة الأكثر حسما وفاعلية تكون بتهديم مصر، دولة ونظاما وشعبا وخبرات وثروات وإمكانات. وأن إخراج مصر من المنطقة العربية كلها يكون أفضل بقدر ما تدمر وتحطّم كل إمكاناتها الأساسية. لذلك فإن هناك فارقا أساسيا بين سياسة الإنجليز فى مصر فى بداية القرن العشرين وسياسة الأمريكيين فيها فى هذا القرن الحالى. هذا الفارق غاية فى الأهمية بالنسبة لمصر وأهلها ومستقبلها، لأن المطلوب من الهيمنة الأمريكية على مصر، لا أن تصير مصر كيانا يخدم الصالح الأمريكى وإن تعارض مع صالح المصريين، ولكن المطلوب هو القضاء عليها بوصفها قوة سياسية أو إمكانات سياسية ذات فاعلية. ....وقد اتفقت هذه المصلحة الأمريكية فى تفكيك مصر مع مصلحة القائمين على الحكم حاليا فيها، باعتبار التفتيت هو الضمان الأفضل لاستقرار الأوضاع وبقاء النظام القائم أطول فترة ممكنة".

"مصر اليوم مفككة على المستويين الرسمي والشعبي، ولكنه شتان بين المستويين؛ لأن المستوى الرسمي صار نظام الحكم أوالقائمون عليه، على تحالف إستراتيجي يفصحون عنه، مع من نعتبرهم أعداء الوطن والأمة، وصار جهاز إدارة الدولة على تفكك تنظيمي أسلفت الإشارة إليه في الفقرات السابقة، وهو في تفككه غير قادر على القيام بوظائف الدولة التقليدية من ذود عن الوطن والاستجابة للاحتياجات الأساسية للجماعة السياسية. ولم يعد ذا فاعلية فيه إلا الشرطة الموكل إليها حماية أمن القائمين على الحكم. ولكن حتى هؤلاء في النهاية وفي غير ما يتعلق بأمن القائمين على النظام يلحقهم ما يلحق غيرهم في المدى الأطول نسبيا".

" أما بالنسبة للمستوى الشعبي، فإن عوامل السخط والثورة تتجمع لدى النخب من المهنيين والمثقفين بقدر غير مسبوق في العقود الأخيرة، وهؤلاء هم من تتشكل منهم المؤسسات المختلفة، سواء في داخل هيئات الدولة أو في هيئات المجتمع المدني، وحركاتهم يمكن أن تظهر من خلال النقابات المهنية وغيرها من تشكيلات

المجتمع المدني التي تضم جمعيات وأحزابا وصحافة وغير ذلك. والحركة بينهم تتسع نسبيا وتتصاعد ببطء ولكن في ثبات نسبي، بمراعاة ما جرى خلال السنة ونصف السنة الأخيرة؛ ولهذا التحرك أثر هام لا شك ولكنه لم يبلغ حد الحسم، وليس من شأنه أن يبلغ حد الحسم إلا باتصال بالجموع الأوسع.. والجموع الأوسع... ".

٥- رؤية حول الأسباب الدافعة لتزايد الاحتجاجات المهنية:

أولا: أسباب تتعلق بالبعد الاقتصادي يوضحها بحث د. أحمد السيد النجار[٨] عن الاقتصاد المصري في العقود الثلاثة الأخيرة يشير للتدهور العام في السياسات الاقتصادية ويرجعها للتحولات في بنية التحالف الطبقي الحاكم، وما تعنيه من تحيزات اجتماعية تمثل مزبدا من الإفقار وتخفيض الانفاق الاجتماعي للطبقات الشعبية وتقليص ونهب مكتباتها في فترة الستينات وخاصة الطبقة الوسطي. كما يربط بين البطالة المتزايدة مع خطط التحرير الاقتصادي وبين سياسات الهيكلة المملاة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وانتشار الفساد المؤسسي المواكب لعمليات الخصخصة. "ويمكن القول إجمالا أن التحولات في بنية الطبقة الحاكمة أنتجت في النهاية مسخا "رأسماليا" يأخذ من الرأسمالية كل ما هو في مصلحة الطبقة العليا بتكوينها الخاص والمشوه دون أن يلتزم بثوابت رأسمالية مثل احترام القانون الذي وضعته هي نفسها من خلال اجهزة النظام الذي يعبر عنها، والمساواة بين الجميع أمامه بغض النظر عن مواقعهم في السلطة، ووضع نظام للأجور يوفر حدا أدنى من مستوى معيشي للعاملين يمكنهم من غعادة إنتاج قوة العمل على الأقل، والالتزام بقاعدة العلم المتزامن بظروف السوق التي تم تدميرها بعودة سيطرة رأس المال على الحكم ومراكز صناعة القرار".

"ومثل هذا المسخ "الرأسمالي" من الصعب أن يقود عملية تنموية حقيقية، وأقصى ما يمكن أن يفعله هو بيع ما بنته الحكومات والأجيال السابقة من خلال

عملية الخصخصة التي تعد عملية الفساد الأكبر في مصر على مدار تاريخها الطويل، وبيع أرض مصر لتمويل الإنفاق الجاري المتحيز طبقيا لتغطية فشل الحكومات المتعاقبة في حفز النشاط الاقتصادي العام والخاص بما يؤدي إلى توفير الإيرادات العامة الكافية لتمويل الإنفاق العام، وإهدار الموارد الطبيعية بأبخس الأثمان حتى لمصلحة العدو الصهيوني ثمنا لدعمه للنظام القائم توفير التأييد الأمريكي لاستمراره"[٨].

ثانيا: أسباب تتعلق بالبعد المؤسسي وظاهرة تفكك البناء الإداري والتنظيمي لجهاز الدولة :

فإننا نلاحظ في حديث المستشار طارق البشري[٧] المشار إليه سابقا محاولته شرح خطورة ضغوط القوى الخارجية لتهميش وتقزيم الدور المصري من خلال تهديم مصر دولة ونظاما وشعبا، إذ تأتي ردود فعل الهبات الاحتجاجية والتوترات الطائفية عفوية أو منظمة كسرا لهيبة النظام أمام شعبه، ودليلا على هيمنة قوى الخارج عليه إذ يتم فضحه عالميا حين يطالب المحتجون بالتدخل الدولي عندما لاتستجيب الحكومة للمحتجين أو تنتهك حقوقهم بصورة أو بأخرى "على أنه من جهة أخرى، ظاهرة تفكك الدولة، أن مظهر هذا التفكك قد لايكون باديا للعيان بصورة جهيرة، وهذا طبيعي؛ لأن بَدْأها بصورة جهيرة يكون هو في ذاته الإيذان الجهير بانتهاء نظام وبدء نظام آخر، إنما الملامح واضحة حسبما ظهرت في أضعف حلقات البناء الإداري والتنظيمي لجهاز الدولة، مما يتمتع باستقلالية ذاتية نسبية أكثر من غيره، وهذا ما ظهر في حركة نادي القضاة، كما يظهر في حركات أساتذة الجامعات، ثم فيما نعايشه من أحداث ونعايش ردود فعله بين من يحيون في سائر أنحاء هذه الأجهزة، ثم في حركات النقابات المهنية، وأن حركة أجهزة الإدارة لا تبدو فيما تبدو به حركات المجتمع الأهلي ولا الوسائل ذاتها، إنما تبدو بآثارها أحيانا، إما في صورة تشدد يحرج القائمين على الأمر ويزيد الصراخ من أفعالهم،

وإما بتراخ في التنفيذ ونقل المعلومات يتيح لصاحب الحركة أن يتحرك بعض حركيته المنشودة. وعلينا أن نرقب هذه الأمور جيدا.."

ثالثا: البعد السياسي لغيبة الآليات الواضحة للتغيير السياسي وتحقيق الاستقرارعن طريق الانتخابات العامة النزيهة الدورية. يبين الدكتور/ محمد السيد سعيد في مقدمته لكتاب (مشروع للإصلاح الدستوري في مصر) [٩] خطورة التسلط السياسي والجمود الإداري.

"ففي الدول والنظم التسلطية القائمة على الانتهاكات المنظمة والمنهجية لحقوق الانسان ليست الانتخابات العامة سوى إجراء شكلي يمنح الحكومة شرعية سطحية لا يسندها غير القوة الفعلية، وفي المقابل نزع القوة من المجتمع نفسه لتأمين استقرار غير قائم على احترام للشرعية".

لقد أدى التركيز المطلق على الاستقرار دون ضمان الشرعية ومبدأ سيادة الشعب والضمانات القانونية والفعلية لحقوق الانسان إلى انفلات الاستبداد السياسي والأمني بحجة مقاومة الإرهاب الديني المتطرف تارة وبحجة حماية السلام الاجتماعي وهكذا أصبحت قوانين الطوارئ كابوسا مزمنا وسيفا ياطشا مصلتا في يد الجهات الأمنية ضد حركات الاحتجاج العمالي والفلاحي والطلابي والمهني وضد انتفاضات الخبز والمياه والبطالة وتوقف صرف المعاشات أو الحوافز. "وتثبت الاحصائيات والدراسات العلمية أن النظم التسلطية العربية حققت أقل إنجاز في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بين جميع مناطق العالم، وأن انتهاكات حقوق الانسان في هذه المنطقة هي الأسوأ على مستوى العالم".

رابعا: العوامل الثقافية والأخلاقية والدينية والاقتصادية/ الاجتماعية

يواصل د. محمد السيد سعيد[٩] تحليله عن انعكاس الاستبداد السياسي في البعدين الثقافي والديني:

" التسلط والجمود الاداري قد قاد إلى خنق حس الابتكار ورد الثقافة المجتمعية إلى تركة العصور الوسطى، ولذلك وصل الاغتراب السياسي إلى مداه في العالم العربي، وعبر هذا الاغتراب عن نفسه في ظواهر عديدة منها الرغبة العاصفة في الهجرة حتى لو تطلبت المخاطرة بالحياة نفسها، كما عبر الاغتراب السياسي عن نفسه أيضا في ظاهرة عدم الاكتراث بالشئون العامة والانسحاب من الفضاء العام والانغلاق على الذات الفردية والعائلة والعشيرة.

وأدى هذا أيضا إلي إهدار شديد للثقافة القومية المتوارثة، والضعف الشديد للأخلاق المدنية الحديثة والقديمة على السواء، ولكن أخطر هذه التعبيرات تتمثل في النمو المذهل للتطرف الديني الذي يقود إلى العنف ".

وأدى صدام الدولة مع التيار السلفي/الأصولي إلى استخدام الدولة المصرية شرعية حماية الدين وأخلاق القرية في عهد السادات بعد استنفادها الشرعية الثورية لحركة ١٩٥٢ والشرعية الدستورية الشكلية لدولة العلم والإيمان الساداتية. ولجأت في منتصف التسعينات إلى محاولة الهيمنة على التيار الديني في القرى والجامعات ومعاهد التعليم العالي، فتم طبخ وإقرار تعديل قانون الجامعة بمجلس الشعب وصدق عليه رئيس الجمهورية في ٢٤ ساعة في ٣١ مايو ١٩٩٤ كي تحكم الدولة قبضتها على تعيين العمد في القرى والعمداء بالجامعة للسيطرة على الجامعات طلابا وأساتذة بتعيين العمداء بدلا من انتخابهم.[١٠]

لقد أدت نفس العوامل الثقافية والدينية والاقتصادية/الاجتماعية التي جعلت العناصر النشطة بالجامعة المصرية تقف مشلولة إزاء الاستبداد الأمني والإداري وقت صدور تعديل قانون تعيين العمداء إلى استفزاز ونشوء حركة نشطة لمجموعة العمل على استقلال الجامعة المعروفة بمجموعة (٩ مارس) مع تسارع تدهور الحريات الأكاديمية في العقد الأخير في مواجهة التدخلات الأمنية وتجاوزات الإدارة الجامعية لصلاحياتها.

خامسا: أسباب تتعلق بثورة الاتصالات وتأثيرها على العامل الثقافي والإعلامي والديموجرافي

لقد وفرت ثورة الاتصالات والمعلومات (شبكة الانترنت/التليفون المحمول/الفضائيات) لقطاعات واسعة من سكان دول النظم الشمولية التعرف على ما يجرى فى العالم من تحولات ديمقراطية ومقارنتها بأوضاعهم ، والتعلم من تجارب الشعوب الأخرى، كما أعطت وسائل الاتصال الحديثة دورا كاشفا أنهى الى الأبد حالة العزلة أو انفراد النظم السياسية الاستبدادية بشعوبها، وهو ما قيد الى حد كبير من حرية النظم الاستبدادية فى قمع شعوبها.

وفي مصر عندما تمثل نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما ثلثي عدد السكان، نصفهم يجيدون استخدام أدوات الاتصال وهم في نفس الوقت يعانون من البطالة أو البطالة المقنعة ويمثلون ثقافة الحلم بالتغيير والجرأة على الاحتجاج والمبادرة بالحركة الواسعة ضمن شبكات تكسبهم قوة فضح الاستبداد والشكوى لكل المؤسسات الإعلامية العالمية، وتتزايد سنويا أعداد مستخدمي المحمول والانترنت بشكل وبائي، وتتم من خلالها التفاعلات الثقافية دوليا وعربيا ومحليا بما يسمح لثقافة العصر المعلوماتي بتداول أخبار الحركة الديمقراطية بين الأجيال العمرية المختلفة بطول البلاد وعرضها، كما تتيح الفرصة لشباب المدونين بالإبداع والانفتاح على العالم.

كانت هذه العوامل وغيرها دافعا لبروز حالة من الحراك السياسي تواكبت مع ظهور حركة "كفاية "[١١] في الأعوام الخمسة الأخيرة أبرز سماتها انتشار ثقافة الاحتجاج على نطاق واسع العديد من الأنشطة الاحتجاجية ذات الطابع التضامني التي نظمتها الحركة مثل مظاهرات التضامن والدعم القانوني لأسر ضحايا العبارة السلام واعتصام ومظاهرات التضامن مع القضاة والصحفيين والفنانين ضحايا حريق قصربني سويف.

فى هذا الإطار اعتمدنا على دراسة حديثة للدكتور/عماد صيام [١٢] تم فيها اختيار عينة عشوائية من الأيام على امتداد الفترة الواقعة بين أول اكتوبر ٢٠٠٥ ونهاية يناير ٢٠٠٩ ، فى أشهر مختلفة وتم مسح كل الأخبار المرتبطة بأنشطة الاحتجاج السلمي والتى نشرت فى جرائد (البديل/المصري اليوم/الدستور) ، وهى جرائد تمثل اتجاهات سياسية وفكرية ومهنية متباينة، وتم إدخالها على قاعدة بيانات فى الحاسب الآلي ، حيث تم رصد ١٣٣١ نشاط احتجاجي. وشملت أسباب الاحتجاجات السلمية أكثر من ثلاثين سببا قام بها ممثلون عن الطبقة الوسطى من الموظفين أو المهنيين أو العمال أو الطلبة وغالبا ما تكون الاحتجاجات في كل حالة ناتجة عن عدة أسباب تختلف من حالة لأخرى.

استهدفت الأنشطة الاحتجاجية حماية كرامة المواطن وجسده من اى انتهاك، والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما استهدفت مواجهة فساد وتدهور جهاز الدولة. ولقد تنوعت الأسباب التى تدفع الفئات الاجتماعية المختلفة للاحتجاج وتجاوز المطالب الاقتصادية المباشرة برفع الأجر أو الحصول على بعض الامتيازات المالية.

كما نلحظ اتساع نطاق الاحتجاجات، ويشير توزيعها جغرافيا إلى نتائج ذات دلالة هامة اولها أن القاهرة عاصمة الحكم ومركز النشاط الاقتصادي والسياسي لم تنفرد بالأنشطة الاحتجاجية بل الملاحظ هنا امتداد هذه الانشطة الى كافة محافظات مصر بدون استثناء على الرغم من ثقل يد أجهزة الأمن فى الأقاليم وبعدها عن مراكز الإعلام التى يمكن أن توفر لها قدرا من الحماية، وباستثناء القاهرة والإسكندرية فقد حظيت باقي محافظات مصر بنسبة تقترب من ٦٠ % من الانشطة الاحتجاجية وهو ما يعنى أن ثقافة الاحتجاج أصبحت بطريقها الى الانتشار خارج نطاق العاصمة.

وقد حرصت الدراسة على التعرف على حجم المشاركة فى تلك الأنشطة الاحتجاجية وخلصت بأن الاحتجاجات السلمية الجماعية هي السمة المميزة لحالة الحراك السياسي الذي يشهده المجتمع المصري. ويلاحظ على احتجاجات الفئات السابقة أنها تمت في أغلبها بمبادرة من أصحاب المشكلات، ولم تزد مساهمة القوى السياسية أو المنظمات الحقوقية أو النشطاء في الحركات الاحتجاجية التى تمت بمبادرة منهم أو قاموا على تنظيمها الى أقل من ٢% من هذه الاحتجاجات.

وتشير الدلالات الرئيسية لطبيعة القوى التى خاضت تلك الاحتجاجات الاجتماعية الى أن النسبة الرئيسية من هذه الاحتجاجات خاضتها فئات تنتمي إلى الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة من أصحاب مشروعات/موظفون/طلاب/نشطاء سياسيون، وهو ما يعنى ان الطبقة الوسطى مازالت الفاعل الرئيسي فى أي عملية تحول ديمقراطي فى مصر.

أما الدلالة الثانية والأكثر أهمية انه بعد استثناء الأنشطة الاحتجاجية التى بادر بها النشطاء السياسيون سنجد أن الجزء المتبقي من الأنشطة الاحتجاجية التى تم رصدها كانت بعيدة تماما عن القوى السياسية وجاءت بمبادرات مستقلة من المتضررين بعيدا عن أطر المؤسسات التقليدية (أحزاب سياسية /نقابات/جمعيات أهلية) والتى تتحرك فى إطار القانون القائم وفى حدود الهامش الذي تسمح به الدولة، بل ان بعض هذه الاحتجاجات كان فى مواجهة هذه الأطر والمؤسسات التى تخضع لسلطة الدولة رغم انتمائها لمنظمات المجتمع المدنى .

وهذا يشير أولا الى عملية التجريف العميقة التى تمت للنخب السياسية بما تملكه من خبرة ووعى سياسي حرم كل تلك القوى الاجتماعية منها ، وجعل اهتمامها بالمجال العام يبدأ تقريبا من النقطة صفر ، وهو ما يعنى اعتمادها على خبراتها الذاتية والأولية ووعيها السياسي المحدود ، وبالتالى احتياجها لوقت وتضحيات أكبر

كي تكتسب المزيد من القدرة على الفعل والتأثير الذي يمكن ان يحدث تغيرا كيفيا فى علاقة المواطن بالدولة.

وقد قيل الكثير عن انهيار الطبقة الوسطى في مصر نتيجة التحولات الاقتصادية في الربع قرن الأخير، وهي نتيجة حقيقية لا تعني إلغاء وجود هذه الطبقة العملاقة في تعدادها، ولكنها تعني تعرض هذه الطبقة للسحق والتهميش بلا رحمة، وتتسع الطبقة الوسطى لتشمل المهنيين من خريجي النظام التعليمي والعاملين في مجالات الفن والثقافة والبحث والتطوير العلميين . وقد اكتسبت مسماها من مضمون توجهاتها الاجتماعية وأيضا من كونها تقع في هرم توزيع الدخل بين الفقراء والطبقة العليا . وهذه الطبقة تعتبر معمل المجتمع وأكثر طبقاته تعبيرا عن حالته العامة، فهي الأكثر محافظة وجمودا وركودا في أوقات الجمود الاجتماعي العام، وهي أيضا المعمل المنتج لأفكار النهوض في أوقات النهوض الاجتماعي، وتشكل القطاعات المثقفة منها مشعلا أساسيا لأي عملية للتغيير الاجتماعي بالذات في الوقت الراهن.

٦- من احتجاجات المهنيين إلى احتجاجات النقابات المهنية

شهدت الحركات الاحتجاجية خلال الشهور الأخيرة جهودا لإضافة نقابات مهنية جديدة، أولها نقابة المأذونين الشرعيين وثانيها نقابة الإعلاميين عقب إضراب مخرجي ومذيعي التليفزيون الحكومي. وإذا كانت الدولة لم تنزعج كثيراً لأمر المأذونين فقد بادر أنس الفقي وزير الإعلام بتشكيل لجنة لوضع أسس بناء النقابة الجديدة لتضاف إلي صفوف النقابات الحكومية التي تبنيها أجهزة الأمن وتحكم قبضتها عليها .

فيما يتعلق بالعمل النقابي في مصرلم تشهد النقابات المهنية تطورا يذكر نحو أداء دورها في حماية مصالح أعضائها من ناحية أو المساهمة في تدعيم التطور

النقابي من ناحية آخري ، حيث لا تزال السلطات في مصر تلعب دوراً فاعلاً في الحد من قدرة تلك النقابات علي أدائها لاعمالها فيما عدا نجاح نقابة المحامين في تجاوز أزمة الحراسة التي ظلت مفروضة عليها لنحو ست سنوات حيث أجريت انتخابات مجلس نقابة المحامين في فبراير ٢٠٠١ . فيما ظلت باقي النقابات المهنية في مصر في انتظار الانفراجة إما بواسطة الحكومة عبر الاستجابة لمطالب النقابات بإجراء تعديل تشريعي بديلا عن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذى عصف بسلطة الجمعيات العمومية لتلك النقابات و سلب أعضاءها الحق في تسيير شئونها وإما تنظيم صفوفها و تجاوز أزمة تجميد نشاطها.

النقابات المهنية وتاريخ تأسيسها في مصر

تضم النقابات المهنية في مصر أكثر من ٦ مليون مهني يتوزعون بين٢٥ نقابة مهنية تأسست في القرن الماضي يتراوح عدد أعضائها من قرابة مليوني عضو في نقابة المعلمين أو المليون ونصف بالتجاريين إلى بضعة آلاف في العديد من النقابات أهمها الصحفيين، في حين لا تضم النقابات العمالية أكثر من ٣.٩ مليون عامل من بين قرابة ١٥ مليون عامل بأجر.

ويرجع السبب في ذلك ببساطة إلى أن عضوية النقابات المهنية إجبارية وليست اختيارية مما يضعنا أمام التناقض الأول من حيث مدى تطابق وضع النقابات المهنية في مصر مع مفهوم النقابة أصلا بوصفها اتحادا طوعيا بين مجموعة من الأشخاص الذين تجمعهم مصالح مشتركة بغرض الدفاع عن هذه المصالح. ومما يؤكد هذا التناقض أن النقابات المهنية تنشأ بقانون تصدره الدولة تحدد فيه لهذه النقابات الدور المطلوب منها وكأنها جزء من الجهاز الإداري للدولة، والمهمة الأساسية المطلوبة من هذه النقابات هي تنظيم شئون المهنة.

النقابات المهنية فى مصر على صفيح ساخن[١٣]، فكلما هدأت نقابة اشتعلت الأخرى، وكلما انفض إضراب أو احتجاج، اشتعل الآخر، ومن الوهلة الأولى سندرك أن الأسباب التى تفسر موجة غضب النقابات المهنية فى مصر، متشابهة إلى حد بعيد، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التى تضرب الطبقة المتوسطة فى مصر منذ فترة، بالإضافة إلى ضيق أفق المناخ السياسى والذى انعكس سلبا على الدور الإيجابى لهذه النقابات. فمن المفترض ان هذه النقابات لها عدة أدوار على المستوى المهنى و الاجتماعى والسياسى، باعتبارها تنظيمات يكفلها القانون المصرى، ولكن ما حدث، هو أن هذه النقابات أضحت بلا دور على أي من المستويات الثلاثة، بسبب حزمة من القوانين والمتاريس السياسية المفتعلة التى حالت بين أعضاء المهنة الواحدة ونقاباتهم.

مسلسل اسم النقابة	تاريخ التأسيس
١- نقابة المحاميين	١٩٢١
٢- نقابة الصحفيين	١٩٤١
٣- نقابة المهندسين	١٩٤٦
٤- نقابة الأطباء البشريين	١٩٤٩
٥- نقابة أطباء الأسنان	١٩٤٩
٦- نقابة الصيادلة	١٩٤٩
٧- نقابة الأطباء البيطريين	١٩٤٩
٨- نقابة الزراعيين	١٩٤٩

obeikandl.com

٩- نقابة المعلمين	١٩٥٤
١٠- نقابة السينمائيين	١٩٥٥
١١- نقابة المهن التمثيلية	١٩٥٥
١٢- نقابة المهن الموسيقية	١٩٥٥
١٣- نقابة التجاريين	١٩٥٥
١٤- نقابة العلميين	١٩٦٤
١٥- نقابة الاجتماعيين	١٩٧٣
١٦- نقابة المهن الفنية التطبيقية	١٩٧٤
١٧- نقابة مصممي الفنون التطبيقية	١٩٧٦
١٨- نقابة الفنانين التشكيليين	١٩٧٦
١٩- نقابة التمريض	١٩٧٦
٢٠- نقابة المرشدين السياحيين	١٩٨٣
٢١- نقابة محفظي القرآن الكريم	١٩٨٣
٢٢- نقابة الرياضيين	١٩٨٧
٢٣- نقابة مستخلصي الجمارك	١٩٩٤
٢٤- نقابة العلاج الطبيعي	١٩٩٤
٢٥- نقابة العاملين بالمرافق العامة	١٩٩٤

٧- أزمة النقابات المهنية فى مصر والقانون الصادر في ١٠٠ في ١٨ فبراير عام ١٩٩٣

هذا القانون تم إصداره في أربعة أيام فقط إذ عرض علي لجنة المقترحات والشكاوي بمجلس الشعب يوم ١٩٩٣/٢/١٥ ووافق المجلس يوم ٢/١٦ وعرض علي السيد رئيس الجمهورية يوم ٢/١٧ وصدر بالجريدة الرسمية في العدد (٧ تابع)

obeikandl.com

يوم ٢/١٨. كل الأزمات يرجعها أعضاء النقابات المهنية للقانون (100) الصادر فى 1993لاحتواء مواده على نصوص تعوق النقابات عن أداء دورها. إذ تنص المادة الثانية على وجوب تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم فى جداول النقابة ، وإذا لم يكتمل النصاب تبطل الانتخابات، ويصبح الحد الأدنى لصحتها تصويت ثلث الأعضاء ،وإلا يتم تعيين لجنة لإدارة العمل النقابى بإشراف قضائى، يحق لها عدم دعوة الجمعية العمومية لإجراء الانتخابات مما يؤدى لبقاء النقابات تحت الحراسة إلى ما لا نهاية.

كما يتعارض القانون فى مادته الخامسة مع الدستور، حيث ينص على أن يكون اجتماع أعضاء الجمعية العمومية لأغراض الانتخابات فى غير أيام الجمع والعطلات الرسمية مما يحد من الإقبال على المشاركة فى الانتخابات، لذلك يعيب البعض على القانون سريانه على جميع النقابات رغم اختلاف كل نقابة عن الأخرى.الشرط المطلوب هو حضور ٥٠% ممن لهم حق الانتخاب ثم الثلث في الإعادة، وهو شرط غير مطلوب ليس فقط لانتخاب أعضاء مجلس الشعب بل ولانتخاب أو الاستفتاء على رئيس الجمهورية نفسه، واشترط أن تجري الانتخابات في غير أيام الجمع أو العطلات الرسمية، وأقر لأول مرة إمكانية تشكيل لجان انتخابية خارج مقار النقابات مما يتيح له احتمال إمكانيات التزوير الواسع في حالة اكتمال النصاب بعيدا عن أعين المرشحين الذين لا يمكنهم إرسال مندوبيهم إلى الوزارات والهيئات الحكومية ناهيك عن مصانع الإنتاج الحربي أو وحدات القوات المسلحة التي يتواجد بها أعداد كبيرة من المهندسين مثلا.

وبفضل هذا القانون استحالت عملية إجراء الانتخابات في معظم النقابات المهنية التي أصبحت تدار بواسطة لجان قضائية أسماها القانون مؤقتة وتحولت في الواقع إلى لجان دائمة بحكم استحالة اكتمال النصاب مما مكن الحكومة من فرض وصايتها على النقابات عن طريق السيطرة على اللجان القضائية التي تعمل طبقا

لأوامرها. ولم تكتف الحكومة بذلك، فتم فرض الحراسة على نقابة الأطباء ثم نقابتي المهندسين والمحامين عام ١٩٩٥، ومما يؤكد أن فرض الحراسة ليس إجراء قانونيا يستهدف حماية أموال النقابات حسب زعم الحكومة وقتها هو أن الحراسة سرعان ما تجاوزت سلطتها في الإشراف المالي إلى الإشراف الإداري والمهني.

ويشير مقال بمجلة أكتوبر إلى دراسة[١٤] عن أزمة النقابات المهنية أن قانون (100)أدى إلى تجميد نشاط عدد من النقابات المهنية وأن فلسفة قانون (100) قامت على الرغبة الحكومية فى فرض التعيين فى جميع القطاعات بدءا من العمد والمشايخ وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات والمحافظين وانتهاء باختيار قادة العمل النقابى، وأرجعت الدراسة تلك الأزمة إلى عدد من العوامل التى يحمل الجميع مسئوليتها، منها حالة الصراع السياسى بين أعضاء مجالس بعض النقابات وتبادل الاتهامات فيما يتعلق بالمخالفات المالية وإحجام اللجنة القضائية التى أوكل لها القانون مهمة إجراء الانتخابات وتحديد مواعيدها عن القيام بدورها واتجاهها للتشدد فيما يتعلق بفحص كشوف الناخبين وتقاعس القطاع الأكبر من المهنيين عن المشاركة.

وهناك عدد من الأضرار التي أصابت النقابات من جراء هذا القانون إذ يعتبر هذا القانون هو السيف المسلط على رقاب النقابات المهنية فى مصر، بسبب نصوصه التى جمدت العمل النقابى فى مصر. وهناك عدد من الأضرار التي أصابت النقابات من جراء هذا القانون إذ يعتبر هذا القانون هو السيف المسلط على رقاب النقابات المهنية فى مصر، بسبب نصوصه التى جمدت العمل النقابى فى مصر. يؤكد شريف هلالى رئيس المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدنى أن إلغاء القانون (100) هو مطلب الجميع بالإضافة الى ضرورة إجراء الانتخابات وفقا للقانون الخاص بكل نقابة.

كما أشارم./ عبد العزيز الحسيني (مهندسون ضد الحراسة): الى أن القانون مخالف لروح الديمقراطية ولم يضع تصورات لتسهيل العملية الانتخابية من حيث تسهيل إجراءات التصويت ووضع شروط معينة لعقدها في المقار الانتخابية واستخدام التكنولوجيا في إجرائها ، وهو يستهدف التعيين وليس الانتخاب، والمجلس المعين من الصعب سحب الثقة منه بعكس المجلس المنتخب، وليس له مدة محددة كالمنتخب، كما أن القانون تجاوز حق الجمعية العمومية فى سحب الثقة، كما وضع القانون القضاء موضع الخصم والحكم وعمليا لو وجدت نقابة لها فروع كثيرة ، فهذا يتطلب زيادة القضاة الذين يديرونها وهذا يشغلهم عن عملهم القضائي. المهم هو النتائج التي ترتبت على تنفيذ القانون من حيث الجمود والشلل الذي أصاب معظم النقابات المهنية، وحرمان ملايين المهنيين من ممارسة حقوقهم الديموقراطية في ممارسة الانتخابات، فمنذ إقرار القانون لم تجر انتخابات في ١١ نقابة مهنية لمدد وصلت إلى ١٦ سنة، وترتب على ذلك أوضاع شاذة مثل

وجود ٤ نقابات بلا نقباء هي التجاريين والتطبيقيين والبيطريين والمهندسيين، ووجود مجالس نقابية بلا ممثلين للشباب (تحت ١٥ سنة) كما تنص لوائحها لأن ممثلي الشباب لم يعودوا كذلك بمرور الأعوام بل قاربوا على الشيخوخة!

يقول المهندس طارق النبراوي عضو سكرتارية مهندسون ضد الحراسة "

إن قضيتنا هي قضية حرية الوطن والمواطن... حقنا في اختيار قيادتنا وحقنا في إدارة شئون مهنتنا وحقنا في محاسبة من يمثلنا... هذه هي قضيتنا وهذا هو السبب في رفض النظام التسليم بحق المهندسين في إنهاء الحراسة عليهم. أننا في سكرتارية مهندسون ضد الحراسة ندرك أن تصدينا للدفاع عن حرية نقابتنا هو تصدى لفلسفة النظام التي ترفض الحرية والديمقراطية لهذا الشعب. لقد كان اعتصامنا في مارس ٢٠٠٩ ناجحا وصفعة لكل من تصور أننا غير قادرين على التصعيد ضد كل من

يقف أمام حرية المهندسين أي حرية الوطن. أيها الزملاء... أننا نتصور أن دورنا في الفترة القادمة يجب أن تكون محدداته كالتالي: (١) علينا أن نسعى إلى تكاتف كافة القوى النشطة من النقابات المهنية من أجل مواجهة طغيان الدولة والتعنت الأمني والسياسي تجاه حق المهنيين المصريين في نيل حقوقهم النقابية والمهنية وحقهم في إدارة شئونهم. (٢) علينا تكثيف الاتصال والتعامل والترابط مع الزملاء المهندسين في أماكن تجمعاتهم ومحافظاتهم في رسالة إلى الجميع عن وحدة المهندسين المصريين ضد كل محاولات التهميش والقهر. (٣) علينا استمرار الجهود القانونية مع الزملاء المحامين الوطنيين الشرفاء والذين يقفون مع مطالبنا في موقف تضامني رائع. لابد من استمرار المواجهة القانونية مع وزير الري والمستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة. (٤) التصعيد ولابد من التأكيد على خيار الاعتصام في النقابة العامة للمهندسين في أقرب وقت ممكن، وبعد استكمال كافة الترتيبات ليكون معبرا وبحق عن المهندسين المصريين. (٥) استمرار الاتصال مع المنظمات الإقليمية وعلى رأسها اتحاد المهندسين العرب مع مطالبة برفض تمثيل ممثلي الحراسة في التعبير عن المهندسين المصريين داخل الاتحاد، وأيضا نؤكد على رفضنا محاولات نقل مقر الاتحاد خارج مصر، وكذلك الاستمرار في طرح قضية نقابة المهندسين على الاتحادات الهندسية العالمية وكذلك منظمات العمل الدولية".

٨- قراءة تحليلية لشهادات قيادات النقابيين من المهندسين والأطباء والبيطريين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات

أولا: نقابتا المهندسين والأطباء بالمقارنة مع نقابات البيطريين أو الزراعيين أو التجاريين

obeikandi.com

تعتبر القيادات النقابية المهنية التي تم اختيارها والحوار معها من أرقى العناصر القيادية وأكثرها إخلاصا ودأبا، وتمت المناقشة باللغة الدارجة كي تحتفظ المحاورة بالتلقائية والصدق، أدلة النقاش المصممة خدمت المحاور في توجيه النقاش ولكنها لم تصل لأحد قبل الحوار لكي يعد إجاباته، وهكذا كان النقاش مباشرا وتلقائيا، سنجد في نقابتي المهندسين والأطباء صراعا محتدما ويزداد شدة حول إحباط الحركة الاجتماعية طيلة أكثر من عشرة أعوام نظرا لتعطيل الانتخابات.

تمكن ملاحظة أن حركة الأطباء وبرنامجهم أكثر تبلورا وراديكالية عن المهندسين. لعل تراكم العمل النقابي وسط الأطباء واحتدام المنافسة بين تياراته الاجتماعية السياسية المتصارعة كاليسار والاخوان والحزب الوطني طيلة الثلاثين عاما الماضية يفسر تلك الحيوية والزخم وسط حركة الأطباء. كما أن هيمنة الحزب الوطني وبيروقراطية الدولة على المهنيين في نقابات الزراعيين والبيطريين والتجاريين والمعلمين عكست نفسها في خمول وتردي وفساد الحركة النقابية بتلك النقابات.

فالنقابات تتأثر بالسياسات القائمة وبالتشريعات القائمة التي تعد ويجب أن تكون لها رؤية نابعة من مصالح أعضائها. عندما ترسل نقابة الأطباء وفدا لإغاثة غزة فهذا جزء من دورها وليس دورا سياسيا للنقابة. لذلك علينا أن نفرق بين عدم خضوع النقابة لتنظيم سياسي وبين اشتغالها بالسياسة. والأساس هو أن تكون معبرا عن غالبية الجمعية العمومية وأعضائها وليس عن رغبة وإرادة تيار أو مجموعة محددة.

وهناك شواهد على اتجاه الاحتجاجات إلى التصعيد والتنسيق. ففي أبريل ٢٠١٠ اندلعت احتجاجات مشتركة نظمها ائتلاف من بضع جماعات نقابية (بينهم عمال وإداريون وموظفون) طالبت برفع الحد الأدنى للأجور. كما سمعنا عن تعاهدات بين جماعات مختلفة على التعاضد واستمرار احتجاجات الكل حتى لو حُلت

مشكلات البعض. النقابيون في مجال الطيران أو النقل الجوي يسعون لتوحيد المهنيين ذوي المؤهلات العليا مع القيادات العمالية الأكثر ترابطا وصلابة ولكنها أقل خبرة بالمفاوضات في بعض المسائل الفنية-الاقتصادية النقابية.

كما تتجه حركة المطالبة بكادرات مالية خاصة وسط المعلمين أو الأطباء ورفع قيمة المعاش للاندماج مع تيار المطالبة برفع الحد الأدنى للأجر على مستوى جميع العاملين بأجر فى مصر،لأن موضوع الأجور المتدنية للعاملين قد أخذ أبعادا حادة تمس جميع العاملين بأجر على مستوى المجتمع المصري كله. إن الاقتراب من تحديد حد أدنى لمرتب المهندس أو الطبيب مثلا من حديثي التخرج يستلزم أولا تحديد الحد الأدنى للأجور في المجتمع في حدود ألف وخمسمائة جنيها مصريا مع المطالبة بوضع حد أقصى للمرتبات.

وفي تحليله لمفهوم ودور النقابات المهنية يحذر إلهامي الميرغني[١٥] من التعويل على قانون١٠٠ وحده وكأنه سبب الأزمة وإهمال تأثير الاختلالات الهيكلية ، فيقول:

" إذا حاولنا تأمل مظاهر الخلل الهيكلي نجد الآتي:

١. عدم وجود بنيان نقابي فالعضو في شعبة مثل مهندسي الميكانيكا في نقابة المهندسين أو شعبة التنظيم والإدارة في نقابة التجاريين هو عضو في النقابة العامة كما هو الحال في نقابة الأطباء ونقابة التشكيليين وغيرها يمثل جميع المحافظات وموظفي الحكومة مع القطاع العام مع القطاع الخاص والاستثماري فهل يؤدي ذلك لفاعلية نقابية؟!

٢. خلط المصالح بما يشل الفاعلية النقابية فالمهني الأجير وصاحب العمل والاستشاري كلهم أعضاء في نقابة واحدة. هل ننتظر فاعلية من هذه النقابة؟ إن نقابة المعلمين تضم المعلمين وأصحاب المدارس ونقابة الأطباء تضم أطباء الوحدات

الريفية وأساتذة الجامعات وأصحاب المستشفيات الاستثمارية.هل هذا منطقي؟! هل يؤدي لنشاط نقابي حقيقي ؟!

بل أن الصراعات المهنية الضيقة تمزق فرص وحدة العمل من أجل المطالب العامة المشتركة ولنتأمل الخلاف بين الأطباء وأخصائي العلاج الطبيعي.أو الخلاف بين المعلمين والإداريين بالتربية والتعليم.والخلاف بين أخصائيات التمريض والممرضات والزائرات الصحيات لنعرف أن النقابات القائمة تعكس حالة من الفردية وغياب الرؤية للقضايا المشتركة وتنمية النعرات المهنية للمعلمين علي الإداريين ، ولأخصائيات التمريض علي الممرضات بما يضعف من فرص العمل المشترك.

٣. التمثيل الجغرافي علي مستوي المحافظات وبالتالي محافظة القاهرة التي تضم أكثر من ١٢ مليون مواطن تعد نقابة فرعية واحدة مثلها مثل مرسي مطروح أو الأقصر. هل هذا منطقي؟!!

٤. تنظيم المهنة والتراخيص المهنية والتدريب والتنمية المهنية أمور تخص الجمعيات العلمية التي يجب أن تمثل بها النقابة للدفاع عن حقوق أعضائها.بينما دور النقابة الأصيل هو الدفاع عن مصالح أعضائها وحقوقهم في أجور أعلي وشروط عمل أفضل، ومشاركة أكثر فاعلية في إدارة الشئون العامة.

٥. الخلط بين الحزبي والنقابي. فالحزب الوطني ومن قبله الاتحاد الاشتراكي ظل مسيطراً لسنوات طويلة علي النقابات المهنية ولا توجد مشكلة. وعندما فعلت جماعة الأخوان المسلمين نفس الشئ واستبعدت الآخرين.جمدت الحكومة النقابات بالقانون ١٠٠.هنا تبرز مشكلة ضيق الساحة السياسية وتقييد التعددية الحزبية مما يخلق الخلط بين دور النقابة ودور الحزب السياسي. المطلوب هو استقلال النقابات عن الأحزاب السياسية أو جماعة الأخوان المسلمين.النقابات يجب أن تظل مستقلة عن الأحزاب والجميع يمارسون نشاطهم علي أساس انتمائهم الفئوي وليس علي

أساس انتمائهم السياسي.الانتماء السياسي مكانه الحزب السياسي سواء الشيوعيين أو الأخـــوان المســـلمين أو أي قـــوي سياســـية ولكـــن بعيـــداً عـــن النقابـــة.

٦. النقابات لها دور مهم في العمل السياسي باعتبارها تعبر عن مصالح أعضائها ويمكن لها ممارسة كافة أشكال العمل السياسي ومناقشة كافة القضايا العامة وتشارك في صنع السياسة العامة كجزء من المجتمع المدني

٧. غياب الرؤية العامة للقضايا المشتركة حيث أن قضية الأجور والأسعار وهي القضية الرئيسية علي جدول أعمال الحركة العمالية طوال الوقت وان كانت قد أخذت وتيرة أسرع منذ نهاية عام ٢٠٠٦ وحتى الآن ، أما علي مستوي النقابات المهنية فالقضية اخطر لأن جوهرها هوالتمييزالمهني الضيق وليس النضال العمالي بمعني التضامن العمالي الواسع.

جماعة مهندسون ضد الحراسة ثم المهندسون الديمقراطيون والمستقلون

نشأت **جماعة "مهندسون ضد الحراسة"** بعد غزو العراق وصمت مجلس الحراسة أو جماعة التسيير للنقابة عن هذا الغزو وغياب رد فعلها تماما، مقارنة بالنقابات الأخرى كالأطباء والمحامين والصحفيين، مما دفع نخب المهندسين-خاصة اليساريين ممن سموا في السبعينات بـ "المهندسون المصريون" وقد غيروا الاسم ليصبح "المهندسون الديمقراطيون" - إلى التحرك معا والمطالبة بعقد مؤتمر بنقابتهم ورفض مطلبهم فتوجهوا لنقابة المحامين، وطالبوا في مؤتمرهم في أبريل ٢٠٠٣ – ومعهم المهندسون الإسلاميون- برفع الحراسة وعمل انتخابات وعودة الحياة الطبيعية للنقابة، ثم وجهوا الدعوة للمهندسين القوميين لمشاركتهم جماعة مهندسون ضد الحراسة.

نشأ **المهندسون المستقلون** في مسار العمل المشترك ليميزوا أنفسهم عن باقي النخب المسيسة ولكن العمل المشترك لأكثر من عقد من الاحتجاج ضد قانون ١٠٠

للنقابات المهنية مع تدهور الأحوال المعيشية والخدمات وارتفاع الأسعار أدى لاندماج النخب المسيسة وغيرها في نضال مشترك قانوني ودعائي لإسقاط مشروعية قانون ١٠٠ وإثبات عدم دستوريته.

أما "أطباء بلا حقوق" فقد ارتبطت نشأتها بتخاذل مجلس النقابة المكون من الإخوان والنقيب د/ حمدي السيد عن تفعيل المطالبة بالكادر منذ عام ١٩٨٨هى مطالبة متكررة دون جدوى حتى صارت ملحة بعد إقرار كادر للمعلمين وتصاعد الاحتجاجات من فئات أخرى مطالبة بتحسين أحوال المعيشة ونجح معظمها في تحقيق جزء لا بأس به من المطالب بعد إضرابات واعتصامات.

بداية أطباء بلا حقوق:

بدأت الجماعة ببيان تأسيسى نُشر على مدونة باسم أطباء بلا حقوق فى ٢٥ مايو ٢٠٠٩، طالب البيان التأسيسى بتحسين المستوى المادى والعلمى للطبيب، كركيزة أساسية لتحسين حال الخدمة الصحية فى مصر، على أن تمول محاولات الإصلاح من رفع ميزانية الصحة فى مصر، ورفض تحميل المرضى فاتورة الإصلاح الصحى، حيث تثبت الإحصائيات أن أكثر من نصف المصريين تحت خط الفقر، مما يجعل تحملهم لتكاليف العلاج، والإصلاح الصحى أمراً غير معقول وغير إنسانى.

بدأت أطباء بلا حقوق بمحاولات تعاون مع مجلس النقابة، حيث أن شكواهم المتكررة كانت من سلبية الأطباء، وبالفعل أثمر التعاون عن الدعوة المشتركة للجمعية العمومية الغير عادية فى فبراير ٢٠٠٨ ، وكانت الجمعية العمومية الأكبر والأقوى فى تاريخ نقابة الأطباء على الإطلاق ، وأخذت قرارات قوية ومحددة، مثل: الإصرار على وجوب إعتماد رفع أجر الطبيب على زيادة الأجر الأساسي، وليس

الاعتماد على الحوافز المراوغة، وتحديد موعد لإضراب رمزى ساعتين فى ١٥ مارس ٢٠٠٨، إذا لم تستجب الحكومة لطلبات الأطباء العادلة خلال شهر ونصف.

طبعا فرضت هذه القرارات على المنصة فرضاً لم تستطع الفكاك منه، ولكن مجلس النقابة تراجع بعد ذلك عن قرار الإضراب (قبل موعد الإضراب بستة أيام) ، مما سبب نكسة قوية لحركة الأطباء وخلافاً قوياً وتمايزاً فى المواقف بين مجلس النقابة وأطباء بلا حقوق، حيث أصبح موقف مجلس النقابة هو الإكتفاء بالمطالبات والمناشدات للحكومة، مع إستعدادهم لإلتماس الأعذار للحكومة بل وتبرير تراجعها عن وعودها للأطباء، ووصل الأمر بالسيد نقيب الأطباء لمهاجمة طلبة الإمتياز الذين استجاروا به من القرار الظالم لنزولهم المدارس، كديكور لتجميل جهود الوزارة فى أزمة إنفلوانزا الخنازير، وترك بقية تدريبهم الضروري للتأهيل ليصبحوا قادرين على العمل كأطباء بعد ذلك. وصل الأمر بالسيد النقيب أن يخذل هؤلاء الطلبة بل يهاجمهم فى الصحف والفضائيات.

أساليب العمل التى استخدمتها جماعة أطباء بلا حقوق:

تتضامن أطباء بلا حقوق وتدعم كل أشكال الإحتجاج التى يلجأ لها الأطباء لمواجهة الكثير من المشاكل المتفاقمة حاليا، حول تعطيل التقديم للنيابة والدراسات العليا مثلا، أو تعطيل إخلاء طرف الأطباء فى آخر فترة التكليف، والسماح لهم باستلام نياباتهم، أو حول ظاهرة الاعتداء على الأطباء فى مستشفياتهم التى صارت متكررة.

تقوم جماعة أطباء بلا حقوق حالياً بجمع توقيعات الأطباء على مجموعة من المطالب المادية الملحة، التي نرى أنها تمثل أدنى حد مقبول، يعطى للطبيب إمكانية العيش بكرامة، دون الاضطرار للجري وراء أي فرصة عمل بالخارج، أو الجري

في طاحونة العمل من ١٢ إلى ١٨ ساعة يومياً من مستشفى لعيادة لمستوصف، وقد ساهمت فيما يلي:

أولاً: عرفت الرأي العام بمشاكل الأطباء المايـة وأحوالهم السيئة وأثرها الخطير على الخدمة الصحية المقدمة، بعد أن كانت هذه المناقشات تجرى وسط الأطباء فقط.

ثانياً: ساعدت جماعة أطباء بلا حقوق فى نشر الإقتناع بطرق المواجهة والإحتجاج لحل المشاكل وسط الأطباء ، لذلك نجد أن كثيراً من الأطباء أصبحوا يلجئون فى الفترة الأخيرة، لطرق الشكاوى الجماعية، والإعتصام بالمستشفيات أو المديريات الصحية ، سواء كان ذلك بتنسيق مع أطباء بلا حقوق ، أو بدون تنسيق، وآخر مثال ناجح على ذلك هو اعتصام جماعة من أطباء التكليف فى المديرية الصحية ببنى سويف بتاريخ ١ ديسمبر ، وإستمر الإعتصام ٣ ساعات حتى نجح الأطباء فى الحصول على الموافقة على إخلاء طرفهم من فترة التكليف التى انتهت فترتها منذ ٦ شهور، حتى يستطيعوا إستلام العمل فى فترة النيابة لبدء الطبيب لمرحلة التخصص.

وقد قدمت الوزارة لنا بالتدريج (بديلاً عن الكادر) مجموعة من الحوافز ، مثل حافز سهر الأطباء البشريين بديلاً عن رفع مستحقات النوتجية ، وحافز الطبيب ، وحافز ماجستير ، وحافز للدكتوراة ، وأخيراً حافز الزمالة والدبلوم السرى (أما لماذا هو سرى فذلك لأنه حافز مقر بقرار من السيد رئيس وزراء مصر بتاريخ ٢٣- ٤- ٢٠٠٩ ورغم ذلك لا يطبق ولا يعرف عنه الإدارات والمديريات الصحية شيئاً !!) كل هذه الحوافز يرتبط صرفها بالإعتمادات المالية، وبلوائح تفصيلية، وتقييم للطبيب تبعاً لقواعد هلامية توجد بها دائماً العديد من الأسباب أو التلاكيك لعدم صرف مستحقات الأطباء ، لذلك نجد هذه الحوافز تصرف فى بعض المديريات بقواعد مختلفة عن المديريات الأخرى، ولا تصرف لقطاعات أخرى.

ولا تصرف مع إستمارة الراتب، لذلك تتأخر شهور ، وتسقط شهور ، بل وتتغير طريقة حسابها فى نفس المستشفى كل عدة شهور.

المأزق الحالي للأطباء: يفهم الأطباء جيداً أن هذه الحلول المسكنة التى أعطتها لنا الحكومة، ضعيفة وغير مستقرة، ويفهم أغلبهم أيضاً أن مجلس النقابة قرر عدم خوض أى معارك دفاعاً عن حقوق الأطباء. والمشكلة أن هذا يفت فى عضدهم كثيرا، ويجعل أغلبيتهم العظمى تتجه للحلول الفردية، التى حتى وإن كان مردودها قد أصبح ضعيفا ولكنها مازالت تشكل حلا، والأكثر من ذلك أنها تشكل حلما بالحل ، لذلك نجد أعداد الاطباء الفارين للخارج متزايدة رغم كل قصص المهانة التى تصلنا، ونجد أن أغلب الخريجين فى سعى حثيث للحصول سريعا على الدراسات العليا التى تؤهلهم للعمل بالخارج. وقد وصلت حمى السفر إلى أن أعداد الأطباء العاملين بمصر تبعاً لإحصائيات الجهاز المركزى للإحصاء العام ٢٠٠٦ هي ٥٦ ألف طبيب (كل الاطباء العاملين بمصر سواء فى القطاع الحكومى أو الجامعى أو الخاص) بينما عدد الأطباء المصريين المؤهلين للعمل تبعا لإحصائيات النقابة فى نفس العام ١٥٢ ألفا، أي أن ثلثي الأطباء المؤهلين هجروا بلادهم للعمل بالخارج، أو هجروا المهنة .. حتى أصبحت نسبة الأطباء للمرضى فى مصر طبيب لكل ١٤٠٥ مواطن (إحصائيات وزارة الصحة فى يناير ٢٠٠٩ المنشورة على موقع الوزارة الإلكترونى) ، أى ٣ أضعاف النسبة التى تطلبها منظمة الصحة العالمية وهى طبيب لكل ٥٠٠ مواطن.

شباب الأطباء ومستقبل المهنة

الضحية هنا هم شباب الأطباء، فهم يظلمون أثناء دراسة الطب بسبب نقص الإمكانيات بكليات الطب، واضطرار كثيرا من الأساتذة للعمل بالخارج أو التركيز فى عملهم الخاص، مما يقلل كثيرا من فرص تلقى طالب الطب لتعليم جيد. أما في

سنة الإمتياز المفترض أنها سنة التدريب الأساسية لطالب الطب بعد ٦ سنوات من الدراسة النظرية، والمفترض أن طالب الطب فيها غير مؤهل لممارسة الطب بشكل مستقل ، ولأنه مازال طبيب تحت التمرين ، يجب أن يعمل دائما تحت ملاحظة الأطباء الأكبر ، نجد حاليا هؤلاء "الأطباء تحت التمرين" يحملون على أكتافهم عبء العمل فى أغلب أقسام الإستقبال فى مستشفيات مصر (لفهم السبب تذكر الإحصائيات التى أوردناها حول العجز فى إعداد الأطباء) ، أو نجدهم مسئولين عن نقل عينات الدم وأفلام الأشعة عبر طرقات المستشفيات الجامعية المترامية الأطراف، توفيراً لأجر العمال الذين يجب أن يكلفوا بهذا النوع من العمل، ولا نجد من أطباء الجامعة أو وزارة الصحة من يملك الوقت أو الجهد ليهتم بتدريب زملائه أطباء المستقبل إلا فيما ندر.

إن حوارا مجتمعيا ديمقراطيا واسعا يجب أن يكون الأساس الوحيد لتحديد نظام صحى مستقبلى لبلادنا، وإن اقتراح إقامة نظام صحى موحد وشامل جوهره غير ربحى، و توسيع المشاركة فى المخاطر بدلا من تفتيت هيكل التأمين مع مشاركة المنتفعين والمواطنين فى الإدارة هو اقتراح يجب التباحث بشأنه بين كل الاقتراحات الأخرى مع القوى الديمقراطية وصولا لتصور متكامل يحقق الصحة لشعبنا.

ضرورة استناد القانون إلى السلطة التشريعية في حقها الأصيل في الموافقة علي كل تفاصيله الخاصة بمحوري حزمة الخدمات التأمينية ونسب الاشتراكات.

١- ضرورة وضع النص الكامل أمام المجتمع في شفافية لمناقشته باستفاضة قبل عرضه علي الجهات التنفيذية والتشريعية.

٢- ضرورة رفع نسبة مساهمة الخزانة العامة ألي المستويات الملائمة مجتمعيا بما لا يقل عن ١٠% من الموازنة، انطلاقا من أهداف المجتمع في التنمية الصحية العادلة والشاملة والتي تكفل إتاحة الحماية التأمينية الشاملة.

٣- ضرورة إيجاد أساليب أكثر عدالة لتمويل ما يطلق عليه الكوارث الصحية الشخصية وعدم تركها لتقدير السلطة التنفيذية المطلقة ما يهدد الحق في الحياة لفئات واسعة من المواطنين.

وترتبط خطة خصخصة الخدمات الصحية والعلاجية فى مصر بتوصيات هيئات التمويل الدولية (البنك الدولى، والاتحاد الأوروبى وهيئة المعونة الأمريكية) فيما عرف بمشروع الإصلاح الصحى منذ عام ١٩٩٨. وتأتى هذه الخطة الحكومية الدولية فى إطار العولمة المتوحشة واقتصاد السوق الذى لا يتورع عن مد نطاق الخصخصة والتجارة إلى الخدمات الأساسية من تعليم وصحة لتصبح سلعة لمن يملك الثمن وتتحول المؤسسات الصحية العامة فى مصر داخل وخارج التأمين الصحى إلى مجرد شركات لتوظيف الأموال تنتزع منها تدريجيا ملكية مؤسسات الأمة لتقع عبر الخصخصة المتواطئة فى يد المستثمرين الأجانب والمحليين الباحثين عن التربح من خلال المتاجرة فى المرض.

ثانيا: الأكاديميون أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والباحثين بمراكز البحوث

منذ سنوات يطالب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية باصلاح الجامعات العامة المصرية ايمانا منهم بدورها المركزى فى دفع وطننا على طريق النهضة، ويطالبون أن يشمل ذلك إصلاح أوضاعهم المالية حتى يمكنهم القيام بواجبهم نحو طلابهم، ووطنهم.

وخلال الأعوام الماضية عقد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية سلسلة من المؤتمرات العامة بلوروا من خلالها مطالبهم العاجلة التى تتلخص فى:

- زيادة الدعم الحكومي للجامعات العامة القائمة وإنشاء جامعات حكومية جديدة لتقليل الكثافة الطلابية ومن أجل الارتقاء بمستوى التعليم والبحث العلمي.

- زيادة فورية في الأجر الأساسي بحيث يتضاعف الراتب الفعلي الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بنسبة ١٠٠%، وذلك كخطوة أولى نحو تحقيق جدول المرتبات المقترح من المؤتمر العام الرابع لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية.

- عودة وضع شيوخ الأساتذة فوق السبعين عاماً إلى ما قبل القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠، وإلغاء هذا القانون وإنشاء صندوق تكميلي لمعاشات هيئة التدريس.

وفى ٢٣ مارس ٢٠٠٨ نفذ أعضاء هيئة التدريس اضرابا عن العمل لمدة يوم للتعبير عن غضبهم من تجاهل مطالبهم وجديتهم فى الضغط من أجلها.

منذ ذلك الحين بدأت الدولة ممثلة فى السيد وزير التعليم العالى فى محاولة الالتفاف على مطالب أعضاء هيئة التدريس بأن منحت المعيدين والمدرسين المساعدين زيادة فى دخلهم الشهرى أقل بكثير مما يحتاجونه كى يمكنهم التفرغ لعملهم الأكاديمى حتى يكتمل تأهلهم لوظيفة عضو هيئة تدريس. كما منحت الأساتذة فوق السبعين مكافأة شهرية تحسن دخلهم (دون الكفاية هى الأخرى) وتجاهلت باقى أوضاعهم الأكاديمية والأدبية. اخترعت ما أسمته زورا "مشروع الربط بين زيادة الدخول وجودة الأداء" هذا المشروع الذي يحاسب عضو هيئة التدريس على عمله بالقطعة، كما لو كان عاملاً موسمياً أو موظفاً مؤقتاً، رغم أن روح الجامعة وتقاليدها تقوم على وحدة العمل الجامعي وتكامله، كما أن الاعتبار الأدبي لأستاذ الجامعة وتقييم عمله بشكل متكامل أهم من الاعتبارات المادية، كما أن هذا المشروع يفتح باباً جديداً لتمييز المقربين من السلطة من خلال بنود للدخل تتمثل في المشاركة في أنشطة الاتحادات الطلابية، ووضع الخطط الاستراتيجية للكليات، والعمل في المشاريع والوحدات الخاصة، وهي كلها أمور تقوم على اختيار الإدارة التي يعينها

السيد الوزير بترشيح من أجهزة الأمن، وحتى هذه الزيادات المشوهة لم تدبر لها ما يكفى من الموارد بحيث ينتظم صرفها، وتجاهلت الدولة تماما المطلب الأول الخاص بزيادة دعم الجامعات العامة، والذى من دونه لا إصلاح لجامعة ولا تقدم ولا نهضة.

ثالثا: دور الإخوان المسلمين والأحزاب والقوى السياسية

كان النقابيون يشعرون بأن استخدام الحزب الوطني لقانون ١٠٠ للنقابات أشبه بتطبيق الأحكام العرفية وأحكام الطوارئ بحجة الفزاعة المسماة الإخوان المسلمون، تم توظيف هذا القانون لمنع العمل النقابي والحركة النقابية من التحول لجماعات ضغط مؤثرة اجتماعيا وسياسيا، والحقيقة أن الإقبال المتزايد على الانضمام للنقابات المهنية وتزايد حجم عضويتها والاحتياج الشديد لخدماتها ودورها المهني والخدمي والاجتماعي ومساهماتها في القضايا الحيوية للمجتمع والدولة، جعل هذا كله عددا من النقابات المهنية كالمهندسين والأطباء والصيادلة والعلميين جذابا للتوجه الحركي لجماعة الأخوان المسلمين أكثر من غيرها.

ويتبنى الإسلام السياسي المعاصر جماعات اجتماعية متعددة أهمها قطاعات الطبقة الوسطى من المهنيين وبعض رجال الأعمال خصوصا الذين كونوا ثرواتهم من خلال استغلال نشاطهم السياسي وحصلوا على دعم السعودية وغيرها واستفادوا من دعم المنظمات الإسلامية ومن هيمنتها على النقابات المهنية.

وقد قادت الإسلام السياسي فئات اجتماعية مختلفة من فترة لأخرى ولكن ظلت القاعدة الشعبية الجاهزة لتأييده موجودة وسط الفئات التي لم تندمج جيدا في عالم الحداثة ولم تستفد منه جيدا، خصوصا في الريف والأقاليم .. وهم يختلفون في توجهاتهم بين جماعات مارست العنف ضد الدولة (ثم تابت) وجماعة الإخوان الأكثر ذكاء ومرونة والذين رغم ما يبدو أن علاقتهم بالنظام هى علاقة عدائية ليست في الواقع كذلك أبدا؛ فرغم تعرضهم للقمع، كانوا معظم الوقت في حالة مودة وتعاون

مع السلطة ،بخلاف التقارب الأيديولوجي وقد شكلوا احتياطيا استراتيجيا للنظام ،والسلفيين الأكثر تدينا وصراحة والمعادين للحداثة.

ورغم أن الإسلاميين هم نتاج للحداثة أو بالأصح لمضاعفاتها لم نرهم أبدا يتزعمون حركات ديموقراطية أو مساواتية أو يؤيدون حقوق العمال والفقراء عموما أو يدعون لحقوق **المرأة أو** حقوق الأقليات أو للتقدم العلمي،وقد كانوا - مثلا - دائما في طليعة مؤيدى الختان وقمع النساء والعداء لنظرية التطور وكانوا هم المتحفظين علي نقل الأعضاء والعلاج بالجينات والهندسة الوراثية..وأعداء الحريات الشخصية مثل حرية الاعتقاد.. فهم يحملون جرثومة الماضي قبل الحداثي ويستخدمونها كسلاح في وجه النظام. تؤكد وثيقة الإصلاح الصادرة عن الإخوان في مارس ٢٠٠٤ رؤيتهم الاستبدادية. فبرغم أنها لا تضع شروطا بشأن تشكيل الأحزاب، فإنها تطرح قيام "نظام برلماني دستوري ديمقراطي في نطاق مبادئ الإسلام"، ونظام تعليم يتفق مع ما تسميه الجماعة "ثوابت الأمة وخصوصيتها الثقافية وميراثها الحضاري"، مع "دعم المعاهد الأزهرية والكليات الشرعية"، و"إحياء نظام الحسبة"، و"تحقيق التدين والربانية في المجتمع"[١٦]

٩- مستقبل الحركة الاحتجاجية في النقابات المهنية:

إن مصر لم تشهد هذا الكم من الاحتجاجات العمالية والسياسية منذ أكثر من ٥٠ عاما، وقد وجد جويل بينين المؤرخ الرائد أن ما لا يقل عن ١.٧ مليون عامل شاركوا في إضرابات واحتجاجات عمالية في الفترة ما بين٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨.

لا بديل عن الاهتمام بتطوير هذه الاحتجاجات عبر معادلة مختلفة بمكونات ثلاثة:

وجود تنظيمات جماعية فعّالة، وبلورة مطالب عامة محددة، وتبني إستراتيجية تعمل على رفع تكلفة بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

هذه المكونات هي عوامل قوة وضغط ناعمة مكّنت تحركات مماثلة من الصمود والنجاح أمام أعتى النظم الشمولية والتسلطية والعنصرية، قد يرى البعض أن البديل هو تكبيد الحكومة الثمن من خلال إستراتيجية للتحرك الجماعي المنظم، تستخدم فيها كل وسائل المقاومة المدنية السلمية والتضامن العمالي والمهني. وكلما استمرت الاحتجاجات استمرت الحكومة في إنفاق ملايين الجنيهات سنويًا على أفراد قوات الأمن وذلك بدلا من توجيه هذه الملايين إلى قطاعات أخرى كما أن استمرار الاحتجاجات والاعتصامات يهدر الملايين من ساعات العمل سنويا. وتتفاعل رؤية النخب النقابية المهنية مع القوى السياسية ومؤسسات العمل المدني ويتطور هذا التفاعل لدمج رؤية الحركة الاحتجاجية المهنية مع المطالب العامة لحركة شعبية تتصاعد وتنضج شعاراتها يوميا.

obeikandl.com

obeikandl.com

المراجع

(١) د.عمر الزعفورى، الحركات الاجتماعية الحضارية فى المجتمعات التابعة، عالم الفكر

العدد-1 المجلد -38 يولية 2009

(٢) المنظمة المصرية لحقوق الانسان، التقرير السنوي لحالة حقوق الانسان في مصر ٢٠٠١

(4) (3) Touraine, A. Sociologie de l'action, Editions Seuil, Paris 1965. 33

Scott, Alan Ideology and the New Social Movement, London, Unwin Hyman Ltd.1990,

(٥) ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي مهداة إلى د.سمير أمين ، تحرير

د. عبد الباسط عبد المعطي، مركز البحوث العربية والأفريقية بالتعاون مع الجمعية العربية

لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولي ١٩٩٩.

(٧) د.عمر الزعفورى، الحركات الاجتماعية الحضارية فى المجتمعات التابعة، عالم الفكر العدد-1 المجلد -38 يولية 2009.

(٨) د. طارق البشري - محاولة للفهم جريدة الشروق٢٦ فبراير ٢٠١٠

(٨) د. أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري في العقود الثلاثة الأخيرة،

مركز البحوث العربية والأفريقية ٢٠١٠،

(٩) عبد الخالق فاروق، مشروع للإصلاح الدستوري في مصر، من تقديم د .محمد السيد سعيد ص7

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة مبادرات فكرية 2004 (25)

(١٠) د. أحمد الأهواني، تأثير تغير العوامل الثقافية والاجتماعية / الاقتصادية والدينية على الحريات الأكاديمية بالجامعات المصرية، ملتقى اليونسكو للحريات الأكاديمية في أفريقيا والعالم العربي في الإسكندرية ١٠-١١ سبتمبر٢٠٠٥ (بحث باللغة الانجليزية)

(١١) د. عماد صيام " الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية."حركة اجتماعية من نوع جديد ، ندوة حركات الرفض الاجتماعي الجديدة وحركة استقلال القضاء، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،يونيو ٢٠٠٦

(١٢) د.عماد صيام خريطة الاحتجاجات السلمية فى مصر مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد

ورشة الحركات الاحتجاجية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

فى ٢٠٠٩/١٢/٦

(١٣) رشا عزب، النقابات فى مصر تنظيمات بلا دور تحت رحمة القوانين، الحوار المتمدن- العدد ٩٩٧

- ٢٥ أكتوبر٢٠٠٤

(١٤) محمد ربيع – مجلة أكتوبر العدد 1735 يناير 2010.

(١٥) إلهامي الميرغني، مفهوم ودور النقابات المهنية في مصر، برنامج الملتقى الديمقراطي الرابع

(مستقبل العمل النقابي في مصر) نحو بناء فضاءات ديمقراطية جديدة ٢٧-٢٨ فبراير٢٠١٠

(١٦) د. عادل العمري، إعادة نقد الثورة المصرية، الحوار المتمدن ديسمبر٢٠١١.